دراسة النواسخ في كتب أبي علي الفارسي (كاد وأخواتها أنموذجاً)

جاسم محمد حسن

أ.د. عماد مجيد علي

جامعة كركوك/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

esahm018@uokirkuk.edu.iq

المستخلص

يدرس هذا البحث (كاد وأخواتها) التي تعدُّ من النواسخ في علم النحو. وميدان الدراسة هو كتب أبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ). ويهتم هذا البحث بالوقوف على آراء الفارسي في (كاد وأخواتها). ويستدل الفارسي على آرائه من خلال ذكر أوجه الاستعمال عند العرب، ويتناول ذكر الأوجه الجائزة والممنوعة مع تعليل ذلك في مواطن، ويستعمل الفارسي الأسلوب الحواري في بيان آرائه، ويستشهد بأقوال العلماء كذلك، وتارة يوافق بعضهم وتارة يخالف، على ما يراه من استعمال التراكيب النحوية المناسبة في أنسب وجه لها، ويراعي أصول الاستعمال النحوي من حيث ردّ الكلام إلى أصله في الاستعمال، وتضعيف ما لا يقوم به الكلام.

Abstract

This research studies (Kad and its sisters), which are among the transcribers in the science of grammar. The field of study is the books of Abu Ali Al-Farsi (T: 377 AH). This research is concerned with standing up on the views of Al-Farsi in (Kad and its sisters). Al-Farsi infers his views by mentioning aspects of usage among the Arabs, and deals with mentioning permissible and prohibited aspects with justification for that in a citizen. In the most appropriate way for it, and takes into account the principles of grammatical use in terms of returning speech to its origin in use, and weakening what speech does not do.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين. وبعد:

استعرضتُ في هذا البحث[1] دراسة (كاد وأخواتها) دراسةً نحوية في كتب أبي علي الفارسي، وقد استعملت المنهج الوصفي التحليلي. وقد بدأتُ البحث بتوطئة ذكرتُ فيها نُبذةً عن كاد وأخواتها، فمضمون البحث، ثم الخاتَمة، فالمصادر والمراجع.

المبحث الثاني

(كاد وأخواتها)

هذا قسم آخر من النواسخ الفعلية التي تدخل على المبتدأ والخبر. وهذه الأفعال مساوية لـ(كان) وأخواتها في النقصان واقتضاء اسم مرفوع وخبر منصوب. إلا أن خبرها المطرد فيه مجيئه فعلاً مضارعاً، وشذ وروده مفرداً (الجياني، د.ت، ج١، ص٤٥٠، ٤٥١). وسميت هذه الأفعال أفعالَ المقاربة من باب تسمية المجموع ببعض أجزائه، لا أنّ كلها للمقاربة، فإطلاق المقاربة عليها كلها مجاز (العقيلي، ١٩٨٠م، ج١، ص٣٢٣)؛ لأن فيها ما يدل على المقاربة، وهي: كاد، وكرب، وأوشك. وما يدل على الرجاء، وهي: عسى، وحرى، واخلولق. وما يدل على الإنشاء وهي: جعل، وطفِق، وأخذ، وعَلِق (العقيلي، ١٩٨٠م، ج١، ص٣٢٣). وهذه الأفعال الإحدى عشر التي ذكرها ابن عقيل لم يرد في كتب أبي علي إلا ذكر سبعة منها، وهي: كاد، وعسى، وكرب، وجعل، وطفق، وأخذ، وأوشك (الفارسي، ١٩٦٩م، ص٣٣). وذكر أبو علي فعلاً آخر، وهو (قَرُب) (الفارسي، ٢٠٠٤م، ص٢٤٤). لم يذكره ابن عقيل. وجميعها مجمع على فعليتها ما عدا (عسى) فقد اختلوا فيها، وذهب بعض النحويين إلى أنها حرف، وقد نسب هذا الرأي إلى الزجاج. والصحيح أنها فعل، بدليل اتصال الضمائر وتاء التأنيث بها (أبو حيان، ١٩٩٧م-٢٠١٣م، ج٤، ص٣٢٧). وجميع أفعال هذا الباب جامدة تلزم صيغة واحدة ، وهي صيغة الماضي، ما عدا (كاد) و(أوشك) فهما متصرفتات. (أبو حيان، ١٩٩٧م-٢٠١٣م، ج٤، ص٣٣٤).

وقد ذكرنا أن خبر (كاد) وأخواتها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً، وهذا الفعل في بعضها يكون مقترناً بـ(أن)، وبعضها الآخر غير مقترنٍ بها. فما كان غير مقترنٍ بـ(أن) ذكر أبو حيان أنه لا خلاف فيه بأن الفعل فيه داخل على المبتدأ والخبر (أبو حيان، ١٩٩٧م-٢٠١٣م، ج٤، ص٣٤٧).. ففي قول أبي علي الفارسي:((فإن قلت: إن أصل إضمار القصة أو الحديث إنما هو في الابتداء ... ثم تدخل على الاسم المبتدأ الذي هو ضمير الحديث أو القصة العوامل التي تدخل على المبتدأ، وليس (كاد) من العوامل التي تدخل على المبتدأ. قيل جاز ذلك فيها للزوم الخبر لها؛ فأشبهت العوامل الداخلة على المبتدأ، للزوم الخبر لها)) (الفارسي، ١٤٠٤هـ، ج٣، ص١٦١). وقوله:((فإن قلت: فإن الخبر لا يلزمه لزوم (كان) وبابها؛ لأنه قد جاء سمحعَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا سجى

([1]) وهو مستل من رسالتي للماجستير الموسومة ب(النواسخُ في كُتُبِ أبي عليٍّ الفارِسِيّ-دِراسةٌ وَصفيَّةٌ تَحليليَّة).

[الإسراء: ٧٩]، سمحوَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗاسجى [البقرة: ٢١٦] ... قيل: هذا الذي ذكرته من أن الخبر لا يلزمه، لا يُخرجه من شبه ما يدخل على الابتداء؛ لأن الخبر إنما يستغنى عنه لوقوع الحديث والمحدَّث عنه في الصلة، كما استغنى عنه في(علمت أنك قائم) ... كذلك إذا استغني عن خبر (عسى) و(كاد) بما ذكرت، لا يدل على أنمها لا يشابهان ما يدخل على الابتداء والخبر)) (الفارسي، ١٩٨٧م، ص٢٥١). ما يدل على أن (كاد) وأخواتها ليست مما يدخل على المبتدأ والخبر، وإنما تشبه (كان) وبابها من حيث أنّ لها أخباراً كما أن لـ(كان) وبابها أخباراً. وليس هذا عندي بصحيح، فكيف نجعل لها أخباراً ولا نعدها مما يدخل على الابتداء.

أما ما كان خبره مقترناً بـ(أن) ففيه ثلاثة مذاهب:

الأول: أن (أن) وصلتها في موضع النصب، وأصله المبتدأ والخبر، وعملت عمل (كان). وهذا المذهب نسبه أبو حيان إلى الجمهور (أبو حيان، ١٩٩٧م-٢٠١٣م، ج٤، ص٣٤٧)، ونسبه الرضي إلى المتأخرين (الأستراباذي، ٢٠٠٧م، ج٤، ص٢١٤). أما القول بأن (أن) وصلتها تتقدر بالمصدر والمصادر لا تكون أخباراً عن الجثة، فقد خرجوه، قال الرضي:((قال أبو علي في القصريات: عسى زيد أن يقوم، أي عسى زيدٌ ذا قيام. وفي هذا العذر تكلّفٌ، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً، لا في الاسم ولا في الخبر، وقال بعضهم: (أن) زائدة، وفيه، أيضاً، نظرٌ؛ لأن الزائدة لا يلزم إلا مع بعض الكلم، كزيادة (ما) في قولهم: افعلْ هذا آثراً ما)، ولزومه مطّرداً في موضع معيَّن مع أي كلمةٍ كانت: بعيد)) (الأستراباذي، ٢٠٠٧م، ج٤، ص٢١٥). وهذان التخريجان اللذان نقلهما الرضي بعيدان وفيهما تكلف، أما ما ذهب إليه ابن عصفور أن (أن) هنا لا تُقدَّر بالمصدر؛ لأنها إنما أُتي بها لتدل على أن في الفعل تراخياً، ونظير ذلك مجيء (أن) في خبر (لعل)، كقول الشاعر: (ابن ربيعة، د.ت، ص٦٦).

لعلهما أن تبغيا لك حيلةً وأن تَرحُبا سِرّاً بما كُنتُ أُحصَرُ

ألا ترى أن (لعل) من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر، فلا يتصوّر أن تتقدر (أن) مع الفعل بالمصدر، لأن المصدر ليس بالشخص. وأن التقدير في البيت: لعلهما باغيتان لك حيلة، فكما لا تتقدر (أن) وصلتها بالمصدر فكذلك في (عسى) وأخواتها. ومما يؤكد أن (أن) وصلتها في موضع الخبر مجيئها على الأصل في قوله: (البروسي، د.ت، ص١٨).

أكثَرتُ في القَولِ مُلِحّاً دائما لا تَكْثُرَنْ أنّي عسيتُ صائماً

ألا ترى أن (صائما) خبر؟ (ابن عصفور، ١٩٩٨م، ج٢، ص٢٨٩). فهو الأقرب إلى الصواب.

الثاني: أن (أن) وصلتها في موضع نصب مفعول به؛ لأن (أن) وصلتها تتقدر بالمصدر، والمصادر لا تكون أخباراً عن الجثث، وهذا نسبه ابن عصفور إلى المبرد. (ابن عصفور، ١٩٩٨م، ج٢، ص٢٨٩) وهذا الذي نُسب إليه لا يوجد في كتبه، بل جاء في المقتضب خلاف ما نُسب إليه، فقد قال:((اعلم أنه لا بدّ لها من فاعل؛ لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل. وخبرها مصدر؛ لأنها لمقاربته)) (المبرد، د.ت، ج٣، ص٦٨). وقال – أيضاً–:((لأنّ (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن))) (المبرد، د.ت، ج٣، ص٧٠). وقال الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، بعد ذكر ما نُسب إلى المبرد:((والذي أراه أن سيبويه والمبرد يريان أن

أفعال المقاربة تعمل عمل (كان) وأخواتها، فالمرفوع بعدها اسم، والمصدر المؤول خبرها، وكذلك الجملة بعدها. وتفسيرهما هذه الأفعال بـ(قارب) أو (دنا) إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب، كذلك إطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها وعلى خبرها بأنه مفعولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولاً فقد عبر بذلك في باب (كان) أيضاً)). (المبرد، د.ت، ج٣، ص٦٩) وهذا يُبطل ما نسبوه إليه.

الثالث: أن (أن) وصلتها في موضع الرفع على أنه بدل اشتمال. وهذا مذهب الكوفيين (الاستراباذي، ٢٠٠٧م، ج٤، ص٢١٥)، وأجاز أبو علي الفارسي لما عرضَ لقوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾ (المائدة: ٥٢)، أن يكون (أن يأتي) بدل من اسم الله (الفارسي، ١٤٠٤هـ، ج٢، ص٤١٨). وقد اختار ابن مالك مذهب الكوفيين (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج١، ص٣٩٤). ما يُبطل هذا المذهب أنه ((لا يسوغ ذلك لأنه إبدال قبل تمام الكلام، والبدل لا يأتي كذلك؛ ألا ترى أن البدل إذا أُخرج من الكلام كان ما بقي كلاماً تامّاً، نحو: أعجبني عبدُ الله فهمُهُ، لو قلت: أعجبني عبدُ الله، كان كلاماً مستقلاً، ولو قلت: عسى زيدٌ، لم يكن كلاماً مستقلاً)) (أبو حيان، ١٩٩٧م-٢٠١٣م، ج٤، ص٣٤٩).

توسط الخبر

تنقسم أفعال هذا الباب بحسب الاقتران بـ(أن) وعدم اقترانه، فما كان لا يقترن بـ(أن) أجازوا توسط خبره، قال ابن مالك:((وأجيز توسيطها تفضيلاً لها على (إن) وأخواتها، فيقال: طفق يصليان الزيدان، وكاد يطيرون المنهزمون)) (١٩٩٠م، ج١، ص٣٩٥). ونرى أنَّ أبا علي الفارسي أجازه من خلال تخريجه لقراءة من قرأ قوله: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنۡهُمۡ﴾ (التوبة: ١١٧)، بالتاء، حيث أجاز أن تكون (تزيغ) قد توسطت بين الفعل ومرفوعه (الفارسي، ١٤٠٤هـ، ج٣، ص٣٦٢).

أما ما كان خبره مقترناً بـ(أن) ففيه خلاف، ونُسب إلى أبي علي الفارسي جواز التوسيط (أبو حيان، ١٩٩٧م-٢٠١٣م، ج٤، ص٣٥١). وفي كتبه خلاف ما نُسب إليه، فما جاء بعد الفعل (أن)، نحو: عسى أن يقوم زيد، وأشباهه، جعل (زيد) فاعلاً بـ(يقوم)، و(أن) وصلتها فاعلاً لـ(عسى) (الفارسي، ١٩٦٩م، ص١٠٨، ١٠٩). وإلى المنع ذهب أبو علي الشلوبين (أبو حيان، ١٩٩٧م-٢٠١٣م، ج٤، ص٣٥٢).. وذكر أبو حيان أن المنع والجواز يحتاج إلى السماع من العرب، ولا يظهر ذلك إلا بأن يُسمع مثل: عسى أن يقوما الزيدان. (١٩٩٧م-٢٠١٣م، ج٤، ص٣٥٢).

أما تقديم الخبر على الفعل نفسه فلم يجيزوه، قال ابن مالك:((ولا تتقدم أخبار هذه الأفعال، فلا يقال في: طفقت أفعل: أفعل طفقت. والسبب في ذلك أن هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدمت لازداد مخالفتها للأصل. وأيضاً فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف بها، إذ لا ترد إلا بلفظ الماضي إلا كاد وأوشك، فإن المضارع منها مستعمل، فلهنّ حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف، فلم تتقدم أخبارها لتَفْضُلها (كان) وأخواتها المتصرفة)) (ابن مالك،١٩٩٠م، ج١، ص٣٩٥). عدم تصرف هذه الأفعال زادها شبهاً بالحروف، لذا لم يجُز تقديم أخبارها عليها.

(كاد)

وهي رأس هذا الباب لما لها من تصرف واستعمال، كما كانت (كان) كذلك في بابها. ومعناه مقاربة الشيء دون فعله، قال الأخفش:((إذا قلتَ: كاد يفعل، إنما تعني قارب الفعل ولم يفعل)).(١٩٩٠م، ج١، ص٣٣١). وأما معناها في

قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ (النور: ٤٠)، فقد اختلفوا فيها، قال المبرد:((فمعناه – والله أعلم –: ولم يكد ، أي: لم يدنُ من رؤيتها)) (د.ت، ج٣، ص٧٥). وهذا مذهب الفراء والأخفش إلا أنهما أجازا في اللغة أنك إذا قلت: لم يكد يفعل، في معنى: فعل بعد شدة.(الفراء، د.ت، ج٢، ص٥٥)، (الأخفش، ١٩٩٠م، ص٣٣١). قال أبو العباس ثعلب:((رآها بعد بطء. وقولك: كدت أقوم، أي: لم أقم، ولم أكد أقوم، أي: قمت)) (د.ت، ص١٤٢). الآية تحتمل المعنيين: حصول الروية وعدم الحصول، والأولى أقرب؛((لأنها تُرى فيما دون هذا من الظلمات، وكيف بظلمات قد وُصفت بأشد الوصف)) (الفراء، د.ت، ج٢، ص٧٢). وبناءً على هذا حمّلوا الآية على أنَّ الروية لم تحصل.

خبر كاد

خبر (كاد) لا يجيء إلا فعلاً مضارعاً يُتأوّل باسم الفاعل، نحو: كاد زيد يخرج، وقد جاء في الشعر مجيء خبرها مفرداً، كقول تأبّط شرّاً: (شاكر، ١٤٠٤هـ ص٦٦).

فأُبتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئباً وَكَمْ مِثْلُها
فارقتُها وهي تَصْفِرُ

وهذا مجيء على الأصل (الزمخشري، ١٩٩٣م، ص٣٥٧). فلو أجراها على العادة لقال: وما كدتُ أؤوب. والمجيء على الأصل متروك؛ لأن هذه المواضع قد استُغني فيها شيء عن شيء، وأقيم فيها شيء مقام شيء، ولم يستعمل الشيء الذي استُغني عنه استعمال المستغنى به، ألا ترى أن (أحسن) في قولنا (ما أحسن زيداً) فعلٌ واقع موقع الاسم، ولم يستعمل الاسم هنا، ألا ترى أنه لا يقال: ما محسنٌ زيداً، فـ(أحسن) وقع موقع خبر اسم مبتدأ وهو (ما)، وقد يقع موقع الخبر اسماً وقد يقع فعلاً، ولم يستعمل في التعجب إلا الفعل، كما أن (يفعل) في (كاد يفعل) واقع موقع فاعل، ولم يقع فاعل موقعه. (الفارسي، ١٩٩٠م، ج٢، ص١٣١).

أما اقتران خبرها بـ(أن) ففي الاختيار لا يقترن بها؛ لأنها:((لما كانت مُقاربةً للحال تنزّلت منزلتها، فلم تستعمل معها (أن) كما استعملت مع (عسى) التي لم تقارب الحال؛ لأنّ (أن) لا مدخلَ لها في فعل الحال، فكما أن ما قارب الحال تنزّل منزلة الحال، فكذلك قوله: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا﴾ (الأعراف: ٤) قاربت الهلاك ودانته، فجاءها البأس، فأوقع لفظ الماضي على ذلك لقرب مدة الهلاك منه)) (الفارسي، ٢٠٠٤م، ص١٥٦). وجاء في الشعر مقترناً بـ(أن)، كقول رؤبة: (ابن الخشاب، ١٩٧٢م، ص١٣٤).

قد كاد من طول البلى أن يمحصا

وقد عدّ أبو على الفارسي مجيئها اضطراراً (١٩٨٧م، ص٢٥١). وهذا مذهب سيبويه (١٩٨٨م، ج٣، ص١٦٠) والمبرد (د.ت، ج٣، ص١٧٥) وغيرهم من البصريين. وخلاصة الأمر أن خبر (كاد) لا يكون إلا فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن)، وأما ما جاء منها مقترناً بها أو ما جاء مفرداً فهو اضطرار وضرورة.

اسم (كاد)

اسم (كاد) يجيء ظاهراً، نحو: كاد زيد يقوم، وكادت هند تقوم، ويجيء ضميراً متصلاً، نحو: الزيدون كادوا يقومون، والهندات كدنَ يقمن، ويجيء مضمراً يعود مذكور سابق، نحو: زيد كاد يقوم، ففي (كاد) ضمير عائد لـ(زيد). أما فاعل (كاد) في قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ (التوبة: ١١٧)، في قراءة من قرأ(تزيغ) (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، ص٣١٩)، فقد ذكر أبو علي الفارسي أنه يكون أحد ثلاثة أشياء:

الأول: أن في (كاد) ضمير القصة أو الحديث، وتكون (تزيغ) في موضع نصب خبر(كاد) (الفارسي، ١٤٠٤م، ج٣، ص١٦١). وهذا مذهب سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨م، ج١، ص٧١). وأجازه الفراء (الفراء، د.ت، ج١، ص٤٥٤)، والأخفش (الأخفش، ١٩٩٠م، ج١، ص٣٦٨)، والنحاس (النحاس، ١٤٠٩م، ج٢، ص١٣٦)، وغيرهم. وجاز إضمار الحديث والقصة فيها لمشابهتها لـ(كان) وبابها في لزوم الخبر إياها، ألا ترى أنها لا تخلو من الخبر، كما أن (كان) وأخواتها لا تخلو، ومن أخوات (كاد) ما جاء خبره منصوباً، وذلك قولهم: عسى الغُويرُ أبؤُسا (الفارسي، ١٩٨٧م، ص٢٥).

أما إضمار ضمير القصة أو الحديث في (عسى) فلم يجِزه الفارسي، وعلل ذلك بأن (عسى) يكون فاعله المفرد في كثير من الأمر فلا يلزمه الخبر، نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾ (البقرة: ٢١٦)، فإذا كان فاعله المفرد في كثيرٍ من الأمر فلم يحتمل الضمير الذي احتمله (كاد) كما لم يحتمله سائر الأفعال التي لا تدخل على المبتدأ والخبر وتنسند إلى فاعليها (الفارسي، ١٤٠٤هـ، ج٣، ص١٦٢).

الثاني: ((أن يضمنه ذكراً مما تقدم: لما كان النبي والمهاجرون والأنصار قبيلاً واحداً وفريقاً جاز أن يضمر في (كاد) ما دل عليه مما تقدم ذكره من القبيل، والحزم، والفريق، ونحو ذلك من الأسماء المفردة الدالة على الجمع)) (الفارسي، ١٤٠٤هـ، ج٣، ص١٦٢). وأجاز الأخفش هذا الوجه (الأخفش، ١٩٩٠م، ج١، ص٣٦٨).

الثالث: أن يكون فاعل (كاد) القلوب، كأنه قال: من بعد ما كاد قلوب فريقٍ منهم تزيغ، فقدم (تزيغ) كما يقدم خبر(كان) في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ (الروم: ٤٧)، وجاز هنا تقديمه، وإن كان فيه ضمير يعود على المتأخر لفظاً، لأن النية به التأخير، كما جاز: ضرب غلامَهُ زيد؛ لما كان التقدير به التأخير (الفارسي، ١٤٠٤هـ، ٣ج، ص١٦٢). وأجازه الأخفش (الأخفش، ١٩٩٠م، ج١، ص٣٦٨)، والنحاس (النحاس، ١٤٠٩هـ، ج٢، ص١٣٦) وابن خالويه (ابن خالويه،١٤٠١هـ، ص١٧٨)، إلا أن الأخفش جعل (تزيغ) حالاً.

أما قراءة (يزيغ) بالياء فيجوز أن ذهب إلى أن في (كاد) ضمير القصة أو الحديث، وارتفع (القلوب) بـ(يزيغ) فذُكر – وإن كان فاعله مؤنثاً – لتقدم الفعل. وأما ارتفاع (القلوب) بـ(كاد) مع قراءة الياء لم يَجُز؛ لتقدم ذكر الفاعل (الفارسي، ١٤٠٤هـ، ١٦٢، ١٦٣). وذهب أبو حيان إلى أن (كاد) هنا زائدة، ولا عمل لها في اسم ولا خبر، فهي مثل (كان) إذا زيدت، يراد معناها ولا عمل لها؛ لأن كل واحد من تلك التخريجات أو الأعاريب لا يخلو من إشكال على ما تَقَرّر في علم النحو: من أن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعاً رافعاً ضمير اسمها (أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ج٥، ٥١٨، ٥١٩)، والضمير في خبر (كاد) في تلك الأعاريب لا يعود على اسمها.

(عسى)

وهي فعل غير متصرف، وتأتي في الكلام للطمع والإشفاق، وعلة منعها من الصرف مشابهتها لـ(لعل)، ووجه الشبه بينهما أن كلتيهما تأتي للطمع. و(لعل) لم يتصرف؛ لأنها حرف، فكذلك ما يُشبهها، وجب أن لا يكون متصرفاً، و(عسى) هنا بمنزلة (لعل)، لذا لم تتصرف (الباقولي، ٢٠٠٧م، ص٣١٥). وفيها لغتان: كسر السين وفتحها، والفتح أشهر وأكثر (الفارسي، ١٤٠٤هـ، ج٢، ص١٦٧، ١٦٨). ذكر أبو علي الفارسي أن خبرها يكون

مقترناً بـ(أن) إلا في الضرورة والاضطرار يجيء غير مقترن بها، كقول الشاعر: (الجبوري، ١٩٨٦م، ص٣٠)

عسى الكَربُ الذي أمسَيتَ فيهِ يَكونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ

فاضطر الشاعر فحذف (أن) تشبيهاً لها ب(كاد) (الفارسي، ١٩٦٩م، ص١٠٩). ونلاحظ أنه خصّ عدم الاقتران بالشعر وجعله ضرورة واضطرارا وهذا مخالف لما ذهب إليه من جواز في غير شعر، ونقل ذلك أبو حيان من كتابه (التذكرة) أنه قال:((إن دخول (أن) في خبر(عسى) وهو الأكثر، ولا يلزم، وتقول : عسى زيد يقوم، في الكلام)) (أبو حيان، ١٩٧٧م-٢٠١٣م، ج٤، ص٣٤٠). وتجويزه هذا في الكلام دون تقييده بالشعر ربما جاء بناءً على قول سيبويه الذي ذكره في المسائل المنثورة:((ومن العرب من يقول: عسى زيد يقوم، فيُشَبّهها بـ(كاد زيد يقوم) ويستعملها عملها من حيث كان هذا للمقاربة وذاك)) (الفارسي، ٢٠٠٤م، ص٢٤٣). ويُفهم من كلام سيبويه أنه جائز في الاختيار.

عسى المقتضية للخبر

تقول: عسى زيدٌ أن يقوم، فموضع (أن يقوم) نصب على أنه خبر (عسى) بدلالة قولهم في المثل: عسى الغويرُ أبؤساً، ومن الشعر قول الشاعر: (الفارسي، ١٩٨٧م، ص٢٥١).

أكثَرتُ في القَولِ مُلِحّاً دائما لا تَكْثُرَنْ أنّي عسيتُ صائماً

فكما ظهر النصب في (أبؤساً) و(صائماً) فكذلك موضع (أن) وصلتها النصب. ومجيء المفرد خبراً لها لا يُستعمل في السعة والاختيار، وإنما جاء في المثل، وفي ضرورة الشعر (الفارسي، ١٩٨٦م، ص٦٥).

عسى المكتفية بالفاعل

تقول: عسى أن يفعل، فموضع (أن) وصلتها رفعٌ لكونها فاعلة لـ(عسى)، فقولهم: عسى أن يفعل زيد، ليس بمنزلة قولهم: عسى زيد أن يفعل، لأن (عسى) في (عسى زيد) مسندة إلى (زيد)، و(عسى) في (عسى أن يفعل) فارغة ليس مسندة إلى شيء؛ لذلك وجب أن تسند إلى (أن) وصلتها، وحينئذ يكون موضع (أن يفعل) رفعاً، واستُغني عن الخبر الذي في نحو: عسى زيد أن يفعل؛ لأنه جرى في الصلة ذكر الحديث والمحدَّث عنه، فاستغني عن الخبر، كما يستغنى عن الخبر في قولهم: أقائمٌ زيدان، بالفاعل الذي سدّ مسد الخبر (الفارسي، ١٩٨٦م، ص٦٥، ٦٦). وذهب ابن مالك إلى أن (عسى) ناقصة أبداً، ففي قولهم: عسى أن يفعل زيد، إن (أن) وصلتها يوَجّه كما يوجّه وقوع (حسب) على (أن) وصلتها في نحو: سمحأَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ سجى (العنكبوت: ٢)، فكما لم تخرِج (حسب) بهذا عن أصلها، فكذلك لا تخرج (عسى) عن أصلها بمثل: عسى أن يفعل زيد، ففي كلا الموضعين يقال: (أن) وصلتها سدت مسدِ الجزأين. أما إذا أُسندت (عسى) إلى اسم، نحو: عسى زيد أن يفعل، فـ(زيد) اسم (عسى) و(أن) وصلتها بدل، قد سد مسد جزأي الإسناد، كما كان يسدهما لو لم يوجد المبدل منه (ابن مالك، ١٩٩٠م، ج١، ص٣٩٤). ونرى أن الفارسي وابن مالك كلاهما عدّ أن (عسى) في قولهم: عسى أن يفعل، فارغة ليس فيها إضمار، بل أسندوها إلى (أن) وصلتها. وهذا مذهب سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨م، ج٣،

ص١٥٨) والمبرد (المبرد، د.ت، ج٣، ص٧٠)، وأكثر النحويين. قال الفراء:((من قال :كاد يزيغ، جعل في (كاد) اسماً مثل الذي في قوله: سمحعَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡسجى [الحجرات: ١١])) (الفراء، د.ت، ج١، ص٤٥٤). وظاهر كلام الفراء أنه يجوز أن يضمر في (عسى)، كما يضمر في قولهم: كاد يفعل.

قال سيبويه:((واعلم أن من العرب مَن يقول: عسى يفعل، يشبّهها بـ(كاد يفعل)، فـ(يفعل) حينئذ في موضع الاسم المنصوب)) (سيبويه، ١٩٨٨م، ج٣، ص١٥٨). وعلل أبو علي الفارسي ذلك بأن (عسى) فعل و(يفعل) فعل، والفعل لا يدخل على الفعل، فيكون في (عسى) ضمير فاعل، و(يفعل) في موضع النصب، بدلالة قولهم: عسى الغوير أبؤساً (الفارسي، ١٩٩٠م، ج٢، ص٢٦٩). وإذا أسندت إلى الضمائر، نحو: عسيتَ أن تقوم، وعسنا أن نقوم، كان موضع (أن) وصلتها النصب، قال سيبويه:((ومن العرب من يقول: عسى وعسيا وعسو، وعست وعستا وعسين، فمن قال ذلك كانت (أن) فيهن بمنزلتها في أنها منصوبة)) (١٩٨٨م، ج٣، ص١٥٨). قوله (ومن العرب من يقول ...) يدل على أن ذلك لغة، قال أبو حيان:((وقرأ عبد الله وأبيّ: عسوا أن يكونوا، وعسين أن يكنّ، فـ(عسى) ناقصة، والجمهور: عسى فيهما تامة، وهي لغتان: الإضمار لغة تميم، وتركه لغة الحجاز)) (١٤٢٠هـ، ج٩، ص٥١٧). فإذا ثنيت أو جمعت أو أنثت، قولهم: زيد عسى أن يقوم، على لغة الإضمار، قلت: الزيدان عسيا أن يقوموا، والزيدون عسوا أن يقوموا، وهند عست أن تقوم، فكان في (عسى) ضمير، و(أن) وصلتها في موضع النصب، أما على لغة الترك، فقلت: الزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، فكان (أن) وصلتها في موضع الرفع على أنها فاعلة. (ابن الخشاب،١٩٧٢م، ص١٣١).

مجيء (عسى) متصلةً بها ضمير النصب

ورد في كلامهم مجي (عسى) متصلة بها ضمائر النصب، ومن ذلك قول الشاعر عمران بن حطان: (سيبويه، ١٩٨٨م، ج٢، ص٣٧٥).

ولي نَفسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازِعُني لعلّي أو عَساني

اختلف النحويون فيها إلى مذاهب:

الأول: أن (عسى) هنا بمنزلة (لعل) تنصب الاسم وترفع الخبر، والضمير فيها اسمها في موضع النصب، والخبر محذوف. وهذا مذهب سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨م، ج٢، ص٣٧٥). وابن درستويه (ابن درستويه، ١٩٨٨م، ج٣، ص١٣٦). لما كانت(عسى) و(لعل) طمع وإشفاق، تقاربا، وأجري (عسى) مجرى (لعل) إذ كانت غير متصرفة، كما أن (لعل) غير متصرفة، فوافقتها في العمل، حيث أشبهتْها في المعنى، والامتناع من الصرف (الفارسي، ١٩٨٨م، ص٤٩٤). لم يمتنع حذف المرفوع في (عسى)، وإن كان الفاعل لا يحذف؛ لأنها أشبهتْ (لعل) جاز أن يحذف كما جاز حذف أخبر هذه الحروف، من حيث كان الكلام في الأصل، الابتداء والخبر، فحذفتَ كما تحذف أخبار المبتدأ، وكذلك مرفوع الذي تقتضيه (عسى) حذف على هذا الحد، كما حذف الخبر في قوله تعالى: سمحإِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن

سَبِيلِ ٱللَّهِ سجى [الحج: ٢٥]، وليس كما يحذف الفاعل. وتقديره: عساك الهالكُ، أو عساك هو.(الفارسي، ١٩٨٨م، ص٤٩٤، ٤٩٥).

الثاني: أن تكون الضمائر(الياء، والكاف، والهاء) في موضع النصب بـ(عسى)، والفاعل مضمر، كأنه قال: عساك الخيرُ أو عساك الشرُّ، وإنما حذف لعلم المخاطب به، ومجيء الخبر اسماً على حد قولهم: عسى الغويرُ أبؤساً (المبرد، د.ت، ج٣، ص٧٢). وذكر أبو علي الفارسي أن الفاعل:((إما يكون قد جرى له الذكر، أو لم يجرِ له ذكر؛ فإن كان ذكره قد جرى فلا إشكال في إضماره، وإن لم يجرِ له ذكر، فإنما تُضمره لدلالة الحال عليه، كما ذكره من قولهم: إذا كان غداً فأتِنا، فكذلك يكون إضمار الفاعل في (عسى) وتكون على بابها، ولا تكون مشبهة بـ(لعل))). (الفارسي، ١٩٨٨م، ص٤٩٦، ٤٩٧).

أما إذا جاء بعد عساك أو عساني فعل، نحو: عساك تفعل، أو عساني أخرج، فما يكون الفاعل على هذا؟ فعلى مذهب سيبويه يكون بمنزلة (لعلك تخرج)، ويكون(تخرج) في موضع رفع خبر (عسى). أما على مذهب المبرد، ففيه إشكال؛ لأن الفاعل لا يكون جملة، ويجوز تخريجه على أن الفعل في موضع الرفع بأنه فاعل، وكأنه أراد: عساني أن أخرج، فحذف (أن)، وصارت (أن) المحذوفة في موضع رفع بأنه فاعل، كما كانت في موضع رفع الابتداء في قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تره، وتقديره: أن تسمع.(الفارسي، ١٩٨٨م، ص٤٩٤، ٤٩٥).

الثالث: أن تكون تلك الضمائر في موضع رفع، وأن تلك الضمائر استُعير للرفع كما استُعير للرفع ضمائر الجر في: لولاك، ولولاي، ولولاه. وهذا مذهب الأخفش (المبرد، د.ت، ج٣، ص٧٣). وعلى هذا يكون المحذوف خبر (عسى).

ذهب أبو علي الفارسي مذهب المبرد في المسائل العضديات، وقال:((فينبغي أن يكون في (عسى) ضمير فاعل، ويكون الكاف في موضع نصب ... لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل، فإذا دلّ على الفاعل الحال، جاز أن يضمر كما جاز إضماره إذا كان الفاعل متقدم الذكر لاجتماع الأمرين في باب الدلالة على الفعل)) (١٩٨٦م، ص٦٦). أما في كتاب الشعر أجاز المذهبين: مذهب سيبويه، ومذهب المبرد، إلا أنه قال:((الأول الذي ذهب إليه، كأنه إلى النفس أسبق)) (الفارسي، ١٩٨٨م، ص٤٩٨). أي: أن مذهب سيبويه أقرب إلى النفس. أما مذهب الأخفش فلم يتطرق إليه.

مجيء (قد) بعد (عسى)

مجيء (قد) بعد (عسى)، نحو: عسى زيدٌ قد قام، لم يجِزه أبو علي الفارسي؛ لأن هذا ماضٍ وقع موقع المضارع مع دخول (قد) عليه، فلمقاربة الفعل الماضي الداخل عليه (قد) للحال جاز أن يسد مسدها ويقوم مقامها، وإن كان منها شيء ماضٍ فإنه يقع عليها مثال الحال، لذلك لم يجز أن يقع هذا الموقع كما لم يقع بعده فعل الحال. (الفارسي، ١٩٨٥م، ج١، ص٦٩٩، ٧٠٠).

(أوشك)

يجوز فيها أن يكون خبرها مقترن بـ(أن) كما تقترن بخبر (عسى)، ويجوز أن يكون غير مقترن بها، قال أبو علي الفارسي:((تقول: توشك أن تذهب، فتشبّهها بـ(عسى)، ويجوز: يوشك يجيء ذا (٢٠٠٤م، ص٢٤٥). فموضع (أن) وصلتها وموضع (يجيء) النصب. وهذا مذهب سيبويه (سيبويه، ١٩٨٨م، ج٣، ص١٦٠). مجيء (أوشك) بصيغة الماضي فأنشد أبو علي الفارسي في المسائل الحلبيات (الفارسي، ١٩٨٧م، ص٢٥٣). قول الشاعر: (الضبي، د.ت، ص٣١، ٣٢).

إذا المرءِ لـم يَغْشَ الكَريهـةَ أوشَكَت حِبالُ الهُوَينى بالفَتى أن تَقَطّعا

نلاحـظ شـيئين فـي البيـت: أحـدهما مجـيء (أوشـك) بصـيغة الماضـي. والثـاني مجـيء خبرهـا مقترناً بـ(أن).

(قرب) و(كرب)

قال أبو علي الفارسي:((أما (كاد) و(قرب) و(كرب) فلا يستعمل معها إلا الفعل؛ وذلك أنها أشد مقاربـةً مـن (عسـى)، فلمـا كانـت أشـد مقاربـة مـن (عسـى) ذُكِرَ معهـا الفعـل؛ لأن أدلّ مـن المصـدر)) (١٩٨٧م، ص٢٤٤). أي أن خبرهـا فعـل لا تقتـرن ب(أن).

(جعل) و(طفِق) و(أخذ)

قـال أبـو علـي الفارسـي:((مـن نظـائر (كـاد) قولـك: قـد جعـل يقـول، و(يقـول) واقـع موقـع اسم، ولم يستعمل الاسم فيه، كأن التقدير: جعل زيدٌ قائلا، ولكنـه لا يقـع (قائلاً) بعد (جعل)، كما لم يقع الاسم بعد(هلا)، ومثل (كاد تقول): (طَفِقَ يقول)، فـي أن لا يسـتعمل بعـدها الاسـم)) (١٩٩٠م، ج٢، ص١٣٢). وقـال ، أيضـاً:((ولجعل قسم آخر وهو أن تسـتعمل اسـتعمال الأفعـال التـي لمقاربـة الفعـل، والأخذ فيـه كقولهم: جعل يقول، وطفق يفعل وأخذ يقول)) (١٩٦٩م، ص٣٣). وهذه الأفعال من أفعال الإنشاء لا تقترن (أن) بخبرها.

الخاتَمة

بعد الانتهاء من البحث أذكر أهم النتائج التي توصلتُ إليها وهي ما يأتي:

١- أنه أجاز إضمار الحديث والقصة في (كاد)، من خلال تخريجه لقوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾ [التوبة: ١١٧]، في قراءة مَن قرأ (يزيغ)، بالتاء.

٢- اختلف رأي أبي علي الفارسي في (أن) الداخلة في خبر (عسى)، ففي الإيضاح والتعليقة خصّ تركَها بالشعر، وأن مجيئها في الاختيار لا يجوز، أما في كتابه التذكرة الذي نقل عنه أبو حيان فإنه أجازه في الاختيار، ولم يخصّه بضرورة الشعر.

٣- ورد في كلامهم مجيء الفعل بعد (عساك) أو (عساني)، نحو قولك: (عساك تخرج)، فعلى مذهب سيبويه أن (عسى) هنا بمنزلة (لعل). وعلى مذهب المبرد أن (عسى) فعل، وذهب أبو علي الفارسي في المسائل العضديات مذهب المبرد، وذكر أن (عسى) فعل، والفعل لا يستغني عن الفاعل. وفي كتاب الشعر أجاز المذهبين وذكر أن مذهب سيبويه إلى النفس أقرب.

المصادر والمراجع

١. ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، ١٩٧٢م، المرتجل في شرح الجمل، د.ط، لا.نا، دمشق.
٢. ابن جني، عثمان، د.ت، اللمع في العربية، د.ط، دار الكتب الثقافية– الكويت.
٣. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ١٤٠١هـ، الحجة في القراءات السبع، ط٤، دار الشروق، بيروت.
٤. ابن درستويه، عبد الله بن جعفر بن محمد، ١٩٩٨م، تصحيح الفصيح وشرحه، د.ط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
٥. ابن عادل، عبد الله بن حسين، ١٩٩٥م، اللباب في علل البناء والإعراب، ط١، دار الفكر، دمشق.
٦. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
٧. ابن مالك، محمد بن عبد الله، ١٩٩٠م، شرح تسهيل الفوائد، ، ط١، دار هجر، القاهرة–مصر.
٨. ابن مجاهد، أحمد بن موسى، ١٤٠٠هـ، كتاب السبعة في القراءات، ط٢، دار المعارف– مصر.
٩. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، ١٣٨٣هـ، شرح قطر الندى وبل الصدى، ط١١، لا.نا. القاهرة.
١٠. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، ١٤٢٠هـ، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر– بيروت.
١١. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، ١٩٧٧م–٢٠١٣م، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ط١، دار القلم– دمشق، ودار كنوز إشبيليا– الرياض.
١٢. الأخفش، سعيد بن مسعدة، ١٩٩٠م، معاني القرآن للأخفش، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٣. الأزهري، خالد بن عبد الله، ٢٠٠٠م، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط١،دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
١٤. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، ٢٠٠٧م، شرح كافية ابن الحاجب، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
١٥. الأصفهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل، ١٩٩٥م، إعراب القرآن للأصفهاني، ط١، د.م.ن.
١٦. الباقولي، علي بن الحسين، ٢٠٠٧م، شرح اللمع في النحو، ط١، دار الكتب العلمية، د.م.ن.
١٧. ثعلب، أبو العباس يحيى بن أحمد، د.ت، مجالس ثعلب، د.ط، دار المعارف، بمصر.
١٨. الجبوري، يحيى، ١٩٨٦م، ديوان هدبة بن الخشرم العُذري، ط١، دار القلم– الكويت.
١٩. الجياني، محمد بن عبد الله، د.ت، شرح الكافية الشافية، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.
٢٠. ربيعة، عمر، د.ت، ديوان عمر بن أبي ربيعة، د.ط، دار القلم، بيروت– لبنان.
٢١. الرماني، علي بن عيسى، ١٩٩٨م، شرح كتاب سيبويه، د.ط، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– رياض– المملكة العربية السعودية.
٢٢. الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، ١٩٩٣م، المفصل في صنعة الإعراب، ط١، مكتبة الهلال، بيروت.
٢٣. الفارسي، الحسن بن أحمد، ١٩٩٠م، التعليقة على كتاب سيبويه، ط١، لا.نا، د.م.ن.
٢٤. الفارسي، الحسن بن أحمد، د.ت، ط١، لا.نا، د.م.ن.

٢٥.سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، ١٩٨٨م، الكتاب، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
٢٦.السيرافي، الحسن بن عبد الله، ٢٠٠٨م، شرح كتاب سيبويه، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
٢٧.السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ١٩٦٦م، شرح شواهد المغني، ، د.ط، لجنة التراث العربي، د.م.ن.
٢٨.شاكر، علي ذو الفقار، ١٤٠٤هـ، ديوان تأبط شراً، ط١، دار الغرب الإسلامي، د.م.ن.
٢٩.الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر، ١٩٨١م، التوطئة، ط١، لا.نا، د.م.ن.
٣٠.الضبي، المفضل بن محمد، د.ت، المفضليات، ط٦، دار المعارف – القاهرة.
٣١.العقيلي، عبد الله بن عبد الرحمن، ١٩٨٠م، شرح ابن عقيل، ط٢٠، دار التراث– القاهرة.
٣٢.الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، ١٤٠٤هـ، الحجة في علل القراءات السبع، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
٣٣.الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، ١٩٦٩م، الإيضاح العضدي، ط١، كلية الآداب– جامعة الرياض .
٣٤.الفارسي، الحسن بن أحمد، ١٩٨٥م، المسائل البصريات، ط١، مطبعة المدني، د.م.ن.
٣٥.الفارسي، الحسن بن أحمد، ١٩٨٦م، المسائل العضديات، ط١، عالم الكتب، د.م.ن.
٣٦.الفارسي، الحسن بن أحمد، ١٩٨٧م، المسائل الحلبيات، ط١، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق– دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
٣٧.الفارسي، الحسن بن أحمد، ١٩٨٨م، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر.
٣٨.الفارسي، الحسن بن أحمد، ١٩٩٦م، كتاب الإيضاح، ط٢، عالم الكتب، د.م.ن.
٣٩.الفارسي، الحسن بن أحمد، ٢٠٠٤م، المسائل الشيرازيات، ط١، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، د.م.ن.
٤٠.الفارسي، الحسن بن أحمد، ٢٠٠٤م، المسائل المنثورة، ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان.
٤١.الفراء، يحيى بن زياد، د.ت، معاني القرآن، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة– مصر.
٤٢.المالكي، ابن قاسم، ٢٠٠٨م، شرح الحدود للأُبّذي، ط١، مكتبة الآداب، د.م.ن.
٤٣.المبرد، محمد بن يزيد، د.ت، المقتضب، د.ط، عالم الكتب– بيروت.
٤٤.البروسي، وليم بن الورد، د.ت، مجموع أشعار العرب، د.ط، مطبعة المثنى، بغداد.
٤٥.محمد، جمال الدين، ١٩٧٧م، شرح عمدة الحافظ عدة اللافظ، د.ط، مطبعة العاني، بغداد.
٤٦.محمد، محمد، ٢٠٠٧م، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان.
٤٧.المرزوقي، الحسن بن محمد، ٢٠٠٣م، شرح ديوان الحماسة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
٤٨.النحاس، أحمد بن محمد، ١٤٠٩هـ، معاني القرآن، ط١، جامعة أم القرى– مكة المكرمة.
٤٩.الواحدي، علي بن أحمد بن محمد، د.ت، شرح ديوان المتنبي، لا.نا. د.م.ن.

Sources and references

50. Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf bin Ali, 1420 AH, Al-Bahr Al-Muheet fi Tafsir, Dar Al-Fikr - Beirut.

51. Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf bin Ali, 1977 AD-2013 AD, appendix and supplementation in explaining the book of facilitation, 1st edition, Dar Al-Qalam - Damascus, and Dar Treasures of Seville - Riyadh.
52. Al-Akhfash, Saeed bin Masada, 1990 AD, The Meanings of the Qur'an for Al-Akhfash, Al-Khanji Library, Cairo.
53. Al-Aqili, Abdullah bin Abdul-Rahman, 1980 AD, Explanation of Ibn Aqil, 20th Edition, Dar Al-Turath - Cairo.
54. Al-Azhari, Khaled bin Abdullah, 2000 AD, Explanation of the statement on the explanation or the statement of the content of the explanation in grammar, 1st edition, Scientific Books House, Beirut - Lebanon.
55. Al-Baqouli, Ali bin Al-Hussein, 2007 AD, Explanation of Al-Lum'a fi Grammar, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Dr. M.N.
56. Al-Barousi, William Ibn Al-Ward, D.T., Collective Poetry of the Arabs, D.I., Al-Muthanna Press, Baghdad.
57. Al-Dhabi, Al-Mufaddal bin Muhammad, Dr. T., Al-Mufdaliyat, 6th Edition, Dar Al-Maarif - Cairo.
58. Al-Farra, Yahya bin Ziyad, D.T., Meanings of the Qur'an, 1st edition, Dar Al-Masria for Authoring and Translation - Egypt.
59. Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed bin Abd Al-Ghaffar, 1404 AH, The argument in the reasons for the seven readings, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon.
60. Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed bin Abdul-Ghaffar, 1969 AD, Al-Idhah Al-Adadi, 1st edition, College of Arts - University of Riyadh.
61. Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed, 1985 AD, Optical Matters, 1st Edition, Al-Madani Press, Dr. M.N.
62. Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed, 1986 AD, Al-Masa'il Al-Adhudiyyat, 1st edition, The World of Books, Dr. M.N.
63. Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed, 1987 AD, Al-Masa'il Al-Halabiyyat, 1st Edition, Dar Al-Qalam for Printing, Publishing and Distribution, Damascus - Dar Al-Manara for Printing, Publishing and Distribution, Beirut.
64. Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed, 1988 AD, The Book of Poetry or Explanation of Al-Abyat Al-Mashkla Al-I'raab, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo - Egypt.
65. Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed, 1990 AD, Commentary on the Book of Sibawayh, 1st Edition, No. Na, Dr. M.N.
66. Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed, 1996 AD, The Book of Clarification, 2nd edition, The World of Books, Dr. M.N.
67. Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed, 2004 AD, Al-Masa'il Al-Shiraziyat, 1st Edition, Treasures of Seville for Publishing and Distribution, d.m.n.
68. Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed, 2004 AD, scattered issues, 1st edition, Dar Ammar for publication and distribution, Amman.
69. Al-Farsi, Al-Hassan bin Ahmed, Dr. T, 1st edition, No. NA, Dr. M.N.
70. Al-Isfahani, Ismail bin Muhammad bin Al-Fadl, 1995 AD, The syntax of the Qur'an by Al-Isfahani, 1st edition, Dr. M.N.
71. Al-Istrabadhi, Radi Al-Din Muhammad Bin Al-Hassan, 2007 AD, Explanation of Kafia Ibn Al-Hajib, 2nd edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon.

72. Al-Jiyani, Muhammad bin Abdullah, D.T., Explanation of Al-Kafiya Al-Shafia, 1st Edition, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah.
73. Al-Jubouri, Yahya, 1986 AD, Diwan Hadba bin Al-Khashram Al-Athari, 1st Edition, Dar Al-Qalam - Kuwait.
74. Al-Maliki, Ibn Qasim, 2008 AD, Explanation of the Borders by Al-Abdi, 1st edition, Library of Arts, Dr. M.N.
75. Al-Marzouqi, Al-Hassan bin Muhammad, 2003 AD, Explanation of Diwan Al-Hamasah, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon.
76. Al-Mubrad, Muhammad bin Yazid, D.T., Al-Muqtadab, D.T., World of Books - Beirut.
77. Al-Nahhas, Ahmed bin Muhammad, 1409 AH, Meanings of the Qur'an, 1st Edition, Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah.
78. Al-Rumani, Ali bin Issa, 1998 AD, Explanation of the Book of Sibawayh, Dr. I, Imam Muhammad bin Saud Islamic University - Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia.
79. Al-Serafi, Al-Hassan bin Abdullah, 2008 AD, Explanation of Sibawayh's book, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut - Lebanon.
80. Al-Shalubin, Omar bin Muhammad bin Omar, 1981 AD, Al-Tawta'a, 1st edition, no.NA, d.m.n.
81. Al-Suyuti, Abd al-Rahman bin Abi Bakr, 1966 AD, explaining the evidence of al-Mughni, d.i., Arab Heritage Committee, d.m.n.
82. Al-Wahidi, Ali bin Ahmed bin Muhammad, d.t., Explanation of Al-Mutanabi's Diwan, no.NA. intoxicate.
83. Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Amr bin Ahmed, 1993 AD, Al-Mofassal fi Sanat Al-Arab, 1st Edition, Al-Hilal Bookshop, Beirut.
84. Ibn Adel, Abdullah bin Hussein, 1995 AD, Al-Labbab fi Ill al-Bina' wa'l-Arab, 1st Edition, Dar Al-Fikr, Damascus.
85. Ibn al-Khashab, Abdullah bin Ahmad, 1972 AD, al-Murtajil fi Sharh al-Jamal, Dr. I, No. NA, Damascus.
86. Ibn Asfour, Ali bin Moamen bin Muhammad, Explanation of Jamal Al-Zajaji, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1419 AH - 1998 AD.
87. Ibn Darstawayh, Abdullah bin Jaafar bin Muhammad, 1998 AD, corrected and explained by Al-Fasih, Dr. I, Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo.
88. Ibn Hisham, Abdullah bin Yusuf bin Ahmed, 1383 AH, Explanation of Qatar Al-Nada wa Bel Echo, 11th edition, no. Cairo.
89. Ibn Jinni, Othman, D.T., Al-Lama fi Al-Arabiya, D.T., Dar Al-Kutub Al-Thaqafiqa - Kuwait.
90. Ibn Khalawayh, Al-Hussein Bin Ahmed, 1401 AH, Al-Hujjah in the Seven Readings, 4th Edition, Dar Al-Shorouk, Beirut.
91. Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah, 1990 AD, Explanation of
92. Facilitating Benefits, 1st edition, Dar Hajar, Cairo-Egypt.
93. Ibn Mujahid, Ahmed bin Musa, 1400 AH, The Seven Book of Readings, 2nd edition, Dar Al-Maarif - Egypt.
94. Muhammad, Jamal Al-Din, 1977 AD, Explanation of Umdat Al-Hafiz Idah Al-Lafiz, Dr. I, Al-Ani Press, Baghdad.

95. Muhammad, Muhammad, 2007 AD, Explanation of Poetry Evidence in the Books, 1st edition, Al-Risala Foundation, Beirut - Lebanon.
96. Rabia, Omar, D.T., Divan Omar bin Abi Rabia, D.I., Dar Al-Qalam, Beirut - Lebanon.
97. Shaker, Ali Zulfiqar, 1404 AH, Diwan Tabat Shara, 1st Edition, Dar Al-Gharb Al-Islami, Dr. M.N.
98. Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar, 1988 AD, Al-Kitab, 3rd edition, Al-Khanji Library, Cairo, Egypt.
99. Thalab, Abu al-Abbas Yahya bin Ahmed, d.t., Thalab Councils, d.i., Dar al-Maarif, Egypt.